الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة–

كلية الشريعة و الاقتصاد قسم الشريعة و القانون

الرقم التسلسلي
.....

قواعد الرقابة المالية العليا و أجهزتها في القانون الوضعي و التشريع الإسلامي – دراسة مقارنة –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (علوم) في العلوم الإسلامية – تخصص: الشريعة و القانون

إعداد الطالب: **عزة عبد العزيز** إشراف: **أ.د بعلي محمد الصغير**

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د كمال لدرع	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر/قسنطينة	رئيسا
أ.د بعلي محمد الصغير	أستاذ التعليم العالي	كلية الحقوق/ جامعة عنابة	مشرفا و مقررا
أ.د عزري الزين	أستاذ التعليم العالي	كلية الحقوق/ جامعة بسكرة	عضوا
د. كاملي مراد	أستاذ محاضر – أ–	كلية الحقوق/ جامعة جيجل	عضوا
دة.بن حمو رحيمة	أستاذ محاضر – أ–	جامعة الأمير عبد القادر/قسنطينة	عضوا
دة. شريبط وسيلة	أستاذ محاضر – أ–	جامعة الأمير عبد القادر/قسنطينة	عضوا

السنة الجامعية: 2014-2015

عنوان أطروحة الدكتوراه:

قواعد الرقابة المالية العليا وأجهزتها في القانون الوضعي والتشريع الإسلامي

الطالب: عبد العزيز عزة

ملخص

أصبحت الرقابة المالية بكل صورها و أشكالها اليوم سمة بارزة على طريق تقدم و تطور الدول و المجتمعات و وسيلة من وسائل نموها و ازدهارها، من خلال اعتماد الحكومات عليها في تقييم السياسة الإدارية و الحكم على سلامة البيانات و المعلومات التي توضح مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة.

حيث نجد الاهتمام العالمي اليوم بهذا الموضوع يأخذ وتيرة ذات نسق عال من خلال الترسانة التشريعية المعدة في هذا المجال. فضلا عن مختلف التوصيات و المعايير المقدمة في الباب من قبل الأجهزة و المنظمات الدولية و الإقليمية العليا للرقابة المالية و المحاسبية التي نشأت حديثا، من أجل الاضطلاع بمهام الرقابة على الأموال العمومية. زيادة على الاهتمام البالغ الذي توليه الجمعيات العلمية و الفنية و مكاتب الاستشارة و التدقيق المختصة في هذا الشأن للموضوع، و اهتمامها في الوقت الحاضر بوضع المعايير العامة و القواعد الأساسية لنجاح عملية الرقابة على المال العام في الدولة، و التي ينبغي توافرها في مختلف الأجهزة الداخلية و الخارجية القائمة بالرقابة بما يفترض لها من استقلال وحياد و نزاهة في ممارسة اختصاصها و مهامها، و ما ينبغي أن تتوافر عليه من كفاءة و مقدرة و عناية يتحقق بها الأداء الرقابي الجيد و الفعال.

المؤكد أن الرقابة المالية كقاعدة عامة هي مطلب أساسي في جميع الأنظمة الديمقراطية الحديثة، و مجتمعنا الذي يسعى إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي و يطالب بالمزيد من الشفافية في تسيير الشؤون العمومية لا يمكنه أن يشذ عن هذه القاعدة. فحاجته إلى وجود هيئات قادرة على ممارسة رقابة فعلية تبدو ملحة أكثر من أي مجتمع آخر.

فالدور الذي يقوم به مجلس المحاسبة اليوم و بالرغم من عديد الإصلاحات المتتالية التي عرفها، لم يرق بعد لبلوغ هذا المستوى من التصور، و من الشفافية التي يسعى إلى تحقيقها في تسيير الأموال العمومية، و الفعالية التي يرمي إلى ترسيخها في سبيل ترشيد الإنفاق العمومي لم ترق إلى المستوى المطلوب و في الواقع ممارسات تناقض أهدافه الرقابية و تفرغها من محتواها. إذن فما جدوى وجود جهاز

أعلى للرقابة المالية في الجزائر من غير أن يضطلع بدور واضح في مجال المحافظة على الأموال العامة مقارنة مع النموذج الفرنسي الأصلي الذي استمد منه قواعده.

بالمقابل فإن النظام المالي الإسلامي يزخر هو الآخر بكثير من القواعد و الأحكام و الأجهزة الرقابية الخاصة به ، حيث اتسمت المفاهيم الرقابية فيه بطابع الجدية و العقلانية و النجاعة، فضلا عن أسبقيته في استحداث النظم و الأجهزة الرقابية الخاصة به التي تضارع ما أنشأته الدولة الحديثة في أيامنا هذه . فالمالية الإسلامية و هي تنظم الموارد و النفقات العامة في النظام المالي الإسلامي قد وضعت وحددت قواعد و أساليب الرقابة الناجعة و الفاعلة على الجباية و التحصيل، و على الإنفاق العام في النظام المالي الإسلامي. فوصلت بذلك إلى تحقيق نتائج باهرة تجلت آثارها في الأداء الرقابي الجيد لأجهزة الرقابة و عمال الدواوين المختلفة.

لقد أخذ النظام المالي الإسلامي بكل المعايير الرقابية الحديثة اليوم التي أكسبته هذه الكفاءة وهذه الفاعلية في المحافظة على المال العام من خلال حماية الموارد العامة من الاستغلال الجائر و غير المشروع و ترشيد الإنفاق العام بما استحدثه من قواعد وإجراءات انتهجتها الدولة في سياستها المالية ورقابتها على العمال و الولاة، حيث صارت فيما بعد سوابق تعتمدها النظم الرقابية الحديثة كمعايير أساسية في الرقابة المالية بمختلف صورها و أشكالها.

إن الحكم على كفاءة و فاعلية أي نظام رقابي لا يتم إلا بناء على اعتماده على مجموعة من المبادئ أو المعايير التي تحكم عمل هذا النظام في مراحله المختلفة. و هي مجموعة من القواعد و الإجراءات الرقابية المتفق عليها من جمهور المراقبين و التي تحكم تصميم و تشغيل نظم الرقابة المالية. لقد برزت فعلا في مجال الرقابة المالية الحديثة مجموعة من المبادئ و القواعد تم الاتفاق عليها من قبل الجمعيات الأكاديمية والمهنية، و تم التوصل اليها عن طريق الدراسات و البحوث المختلفة في هذا المجال أصبحت تعتمد كأساس هام في تحديد مجالات الرقابة المالية و الحكم على مدى كفاءتها و فاعليتها من خلال مدى الالتزام و الأخذ بها. و على الرغم من حداثة هذه المبادئ العلمية للرقابة المالية العليا، نجد أن الأنظمة الرقابية في الدولة الإسلامية عبر عصورها المختلفة قد اكتشفتها و باشرت العمل بمقتضاها على وفق النظر الشرعي الذي أكدته شواهد الآيات القرآنية الكريمة و الأحاديث النبوية الشريفة ، إلى جانب التوجيهات و التصرفات التي كان يبديها خلفاء المسلمين حول طبيعة عمل الأجهزة الرقابية المالية للدولة الإسلامية.

إن هذا الأمر الذي يحوز أهمية بالغة في حياة الدولة و المجتمع ، هو ما جعلني أختار البحث فيه موسوما ب:" قواعد الرقابة المالية العليا و أجهزتها التي تضطلع بها في التشريعين القانوني و الإسلامي كدراسة مقارنة "حيث تناولت الموضوع بالدراسة و التحليل من خلال تقسيمه إلى ثلاثة أبواب متكاملة و متوازنة على النحو التالي:

الباب الأول:تناولت فيه قواعد الرقابة المالية وأحكامها في القانون الوضعي و التشريع الإسلامي.

الباب الثاني: تناولت فيه أجهزة الرقابة المالية وهيئاتها العليا في القانون الوضعي والنظام الإسلامي.

الباب الثالث: تناولت فيه الرقابة المالية لمجلس المحاسبة في الجزائر(دراسة تحليلية تطبيقية).

و قد شملت هذه الأبواب فصولا و مباحث و مطالب كثيرة تكفلت بدراسة و مناقشة كل التفاصيل و إثرائها وفق ما تهدف إليه هذه الدراسة.

و قد توصلت هذه الدراسة المستفيضة لموضوع قواعد الرقابة المالية العليا وأجهزتها في القانون و التشريع الإسلامي توصلت إلى جملة من النتائج و الاستخلاصات سواء في المجال القانوني أو في مجال التشريع الإسلامي، نجملها في مايلي:

أ- في المجال القانوني

1- إن تحديث نظام الميزانية واعتماد المنهاج و المعايير الرقابية الحديثة هو ما مكن الدول المتطورة من فرض مستويات عليا من الشفافية والمساءلة، وترشيد استخدام الأموال والموارد العامة على مستوى وحدات التنفيذ، و هوما رفع من مستوى الأدار الرقابي الجيد لأجهزتها الرقابة المالية العليا.

2-إن انتشار وبروز الأساليب الحديثة في المساءلة والتقويم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية يرجع لوعي الدولة-المسئولين والمقررين السياسيين والاقتصاديين- بالأهمية الإستراتيجية للتدقيق في مراقبة و ضبط تسيير نظام الإنتاج القومي و العالمي.

1- إن المقاربة المبنية على آلية التدقيق بكل أوجهها تسعى وترمي إلي الإحاطة بالجوانب الجوهرية أكثر من الجوانب الشكلية والجزائية في قياس وتقييم النتائج والمنجزات، ومقابلتها بالأهداف المسطرة ضمن المخطط والميزانية. و لما كانت تقنيات التدقيق غريبة عن الأساليب وأشكال الرقابة التي تعودنا عليها وجب بذل مجهود أكبر لملائمة هذه التقنيات مع واقع الإدارة في الجزائر، خصوصا إذا عرفنا أن تجربة الجزائر في تطبيق آليات ومناهج التدقيق تعتبر متخلفة.

2- ينبغي التأكيد على أن مستقبل مراقبة المالية العمومية ككل والميزانية العامة بالخصوص يكمن في انتهاج أسلوب التدقيق. غير أن مصداقية و فعالية هذا الأخير لا يمكن أن تؤتي أكلها إلا إذا أصبح التدقيق عملا ديمقراطيا علميا مستقلا يشمل كل القطاعات العمومية. كما أن الاقتراحات والتوصيات والتقارير التي تخلص إليها أعمال التدقيق يجب أن تكون موضع تنفيذ ومتابعة.

3- إن تفعيل الرقابة المالية في الجزائر لا يمكن تجسيده- رغم توفر المقومات التي تناولتها بالشرح في هذه الدراسة – ما لم تتوفر إرادة سياسية حقيقية تؤمن بجدوى المراقبة، ومستعدة لإمدادها بكافة الضمانات والطاقات البشرية و الإمكانيات المالية والقانونية، و تخولها السلطة الردعية والزجرية المناسبة، و الى إجماع وطني و شراكة فعلية و تنسيق بين مختلف الفاعلين لتفعيل القوانين و مباشرة التغيير و الإصلاح.

4- إن رقابة مجلس المحاسبة، ترتبط بطبيعتها بمدى استعداد السلطات العمومية على تقبلها، وحرصها على ممارستها على جميع مصالح و أعوان الدولة دون استثناء، و العمل على تنفيذ نتائجها و الأخذ بعين الاعتبار بتوصياتها دون أي إهمال، و بهذا الشكل يصبح الدور الذي يؤديه مجلس المحاسبة له معنى، و يتولد لدى قضاته الإحساس بالاستقرار و الحصانة الكافية في ممارسة وظيفتهم، و في المقابل فإنه يتولد لدى جميع الأشخاص الذين توكل لهم مهمة تسيير المال العام و التصرف فيه الإحساس بإلزامية تقديم الحساب إلى المجتمع، و أن التجاوزات التي قد يرتكبونها ستؤدي حتما إلى إقحام مسؤوليتهم و توقيع العقوبات التي يقررها القانون.

ب- في مجال التشريع الإسلامي:

1. خضوع فكرة الرقابة المالية في الدولة الإسلامية إلى تطور كبير و مرت بمراحل تحول عديدة عبر عصورها المختلفة، فقد باشرها الرسول صلى الله عليه وسلم وتولى إدارتها بنفسه في المسجد. ثم أنشئت الدواوين المختصة في زمن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم بلغت مراحلها المتطورة في العصور المتلاحقة للحضارة الإسلامية و بخاصة في العصر العباسي الذي بلغت فيه أجهزة الرقابة مستوى عال من التنظيم والهيكلة والكفاءة في الأداء والإنجاز فضلا عن تمتعها بالصلاحيات اللازمة لممارسة أنواع الرقابة المالية المتعارف عليها في الوقت الحاضر.
2. أن أنواع الرقابة المالية المتعارف عليها في الوقت الحاضر كانت قد عرفت في الممارسة الإسلامية عبر عصور الدولة المختلفة حيث مارسها الرسول- صلى الله عليه وسلم – و الخلفاء من بعده بصورة فعلية وشاملة بكل أنواعها القبلية والمرافقة واللاحقة ، السياسية والإدارية والقضائية كما سبق بيانه في هذه الدراسة.

3. كما أن الرقابة المالية في النظام المالي الإسلامي كانت قائمة على أساس التكامل بين كل من المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية وذلك سعياً لتحقيق الأهداف الرقابية المتمثلة بالمحافظة على أموال المسلمين والرفع من كفاءة أداء الأجهزة التنفيذية القائمة على شؤون بيت مال المسلمين.
4. كانت أجهزة الرقابة المالية الإسلامية بقدر ما تعتمد على قواعد وإجراءات النظام التشريع المالي في الإسلام، بقدر ما كانت تعول على التكوين الديني للفرد المسلم الذي يراعي الرقابة الإلهية في نفسه فضلا عن رقابته الذاتية لنفسه، كأنواع رقابية فاعلة لضمان حسن تصرف الأفراد العاملين في تحصيل وصرف أموال بيت مال المسلمين على أتم وجه والمحافظة عليها من الضياع أو السرقة، و هو ما تفتقر إليه غالبية النظم الرقابية في الوقت الحاضر.
5. بالرغم من حداثة المبادئ العلمية للرقابة المالية ، نجد أن غالبية هذه المبادئ قد تم مراعاتها في عمل نظم الرقابة المالية الإسلامية عبر العصور، وهو ما تؤكده الشواهد المتوفرة في الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة إلى جانب التوجيهات والتصرفات التي كان يبديها خلفاء المسلمين.
6. إن مراعاة تكوين الفرد الديني والخلقي أو ما يعرف بالعوامل السلوكية و النفسية والروحية من قبل أجهزة الرقابة المالية في الدولة الإسلامية يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة كفاءة وفاعلية أنظمتها الرقابية.

و في الأخير لابد من الإشارة إلى أنه حان الآوان لتفعيل دور الأجهزة الرقابية على المال العام في الجزائر وعلى رأسها مجلس المحاسبة ، و الإفادة من التجربة الإسلامية العريقة في هذا المجال، وكذا الإفادة من التجارب الرقابية التي تعتمدها الدول المتطورة في العالم و التركيز على متابعة وتطبيق المعايير الدولية الحديثة في مجال الرقابة المالية. كل ذلك من أجل الحفاظ على المال من كل الانحرافات، و الدفع بعجلة التطور إلى الأمام.

الكلمات المفتاحية:

الرقابة الماليا العليا– النظام المالي الإسلامي– مجلس المحاسبة – القواعد الرقابية – المحاسبة العمومية.

RESUME

Le contrôle financier est devenu aujourd'hui une caractéristique claire du développement et un outil pour la croissance et la prospérité des sociétés. Tous les gouvernements adoptent dans l'évaluation de la politique administrative et de juger de la sécurité des données et des informations qui clarifient la compétence de l'administration dans l'exploitation des ressources disponibles.

Tout le monde aujourd'hui est intéressé par ce sujet et de lui donne une grande importance en lui fournissant une législation solide dans ce domaine. Sur plus les différents quiritaires et recommandations présentées par les organisations internationales et régionales de contrôle financier et comptable moderne pour le contrôle de l'argent public.

En plus de cela, nous trouvons aussi l'importance accordée par les bureaux scientifiques associations, de conseil et d'audit à ce sujet dans la mise aux normes et règles basaux pour le succès de l'opération de contrôle de l'argent public de l'Etat. les organes intérieurs et extérieurs qui prient en charge de cette opération devraient être neutres, honnêtes et compétents sinon le contrôle financier ne sera pas efficace.

Ce qui est sûr c'est que le contrôle financier est une demande intéressante dans toutes les nouvelles démocraties. Et notre société qui vise la construction d'un ordre politique démocratique et qui demande de superflu de transparence dans son mode de gestion des affaires publiques, elle ne dissone pas à cette règle dans sa nécessité à des organes peuvent exercer Un contrôle financier réel et efficace est fortement à autres sociétés.

Le rôle joué aujourd'hui par la Cour des comptes et malgré les différentes réformes qui a subi n'a pas atteint un niveau élevé de transparence dans la gestion de l'argent public et l'efficacité en rationalisant les dépenses publiques.

Alors, quel est le but d'avoir cet organe supérieur de contrôle financier en Algérie sans être s'occupé vraiment d'un rôle clair dans le domaine de protection des 'argent public par rapport au modèle français d'origine à partir de laquelle il a inspiré ses règles.

Cependant, l'ordre monétaire islamique a de nombreuses des organes et règles contrôleuses qui sont particulières ; Il a ses outils de contrôle appropriés caractérisées par l'efficacité et de la rationalité. Ses règles de contrôle financier ont comparu devant ce qui a été mis au point récemment par les nouveaux gouvernements.

La finance islamique a mis les règles et les outils pour parvenir à un contrôle efficace sur les dépenses de l'argent dans l'ordre de la finance islamique. En cela, il pourrait atteindre des résultats merveilleux apparus dans la bonne performance de contrôle à ses outils de contrôle et des agents financiers.

L'efficacité que l'ordre monétaire islamique atteint est dû à l'application de toutes les normes de contrôle modernes qui lui ont donné la compétence dans la protection de l'argent public en protégeant les ressources publiques de l'exploitation illégale et de rationaliser les dépenses publiques à travers l'adoption des règles et procédures par l'Etat dans son politique financière et de son contrôle sur les travailleurs et les gouverneurs. Cette caractéristique de la finance islamique est devenue une référence pour les nouvelles commandes de contrôle et les normes de base dans toutes les formes de contrôle des finances.

Le jugement de la compétence et de l'efficacité d'un ordre de contrôle peut se faire que si un groupe de directeurs et normes régissant cette commande sont pris en compte. Ces normes sont un groupe de règles et de procédures de contrôle convenues par les contrôleurs. Dans le domaine du contrôle des finances, il est apparu un groupe de directeurs d'école et des règles convenues par les associations universitaires et professionnelles. Ces principes sont les fruits d'études et des recherches dans les domaines du contrôle des finances. Malgré l'authenticité de ces règles scientifiques dans le contrôle financier suprême nous constatons que le contrôle financier de l'ordre islamique, à travers ses différentes années découvert et les ont utilisés en conformité avec les principes islamiques comme il est venu dans le Coran et Suna outre le guidage et actions de les dirigeants musulmans qui sont venus après notre Prophète la paix soient sur lui (PSL) sur la nature du travail des systèmes de contrôle des finances de l'Etat islamique.

Cette question d'importance nous a motivé à choisir cette recherche intitulé «Règles de contrôle des finances suprême et ses outils dans la législation juridique et islamique comme une étude comparative".

Nous avons étudié et analysé le sujet en divisant à trois parties équilibrées:

- La première partie: Il comprend les règles de contrôle des finances dans les deux législations humaines et islamiques.

- La deuxième partie: il comprend des outils de contrôle des finances dans les deux législations humaines et islamiques

- La troisième partie: nous avons traité le contrôle des finances de la Cour des comptes algérienne (étude analytique et pratique)

Les trois parties comprenaient différents chapitres dans lesquels nous détaillés et analysés les différentes questions liées à chaque partie préoccupation.

Notre étude détaillée au sujet des règles de contrôle des finances et de ses outils de la finance islamique a atteint un certain nombre de résultats et conclusions:

A- Domaine de Législation.

1. La modernisation de l'ordre de budget et l'adoption de nouvelles procédures de contrôle a aidé les pays développés à atteindre un niveau élevé de transparence et de rationalisation de l'utilisation de l'argent public. Ceci est ce qui a fait leur contrôle financier plus efficace.

2. La large diffusion des outils de contrôle des finances modernes dans tous les domaines sociaux et économiques est due à la prise de conscience des dirigeants politiques et économiques de l'importance de l'audit et de la finance dans l'organisation et le contrôle de gestion de l'argent public.

3. L'approche qui est basée sur l'outil d'audit se concentrer davantage sur les points importants de contrôle des finances et non pas sur les petites et pertinentes questions qui peuvent être ignorés parce que ce qui apporte des résultats positifs est la mise au point sur des questions cruciales. Algérie doit adopter ces questions importantes pour réussir dans le contrôle des finances, car il est bien au-delà d'être un pays développé dans cette affaire.

4. Il convient de mentionner que le futur contrôle des finances et du budget est lié à l'audit. Toutefois, la crédibilité de ce dernier peut ne pas être fiable, sauf si elle est basée sur des procédures indépendantes, scientifiques et démocratiques dans tous les domaines publics. En outre, les recommandations et les rapports d'audit doivent être appliquées et respectées.

5. Le contrôle des finances est très difficile à atteindre malgré l'existence de moyens. Quelles garanties il est la volonté politique et de fournir toutes les ressources matérielles et humaines avec la participation de toutes les parties prenantes et avec l'application de toutes les lois punissant.

6. La Cour des comptes devrait être donné une grande importance et la qualité par les autorités suprêmes grâce à l'application de ses rapports et en fournissant des auditeurs avec la stabilité et la protection afin qu'ils vont faire leur travail efficacement pour atteindre le résultat de rendre tout le monde responsable devant la loi .

B- Législation islamique

1. Le contrôle des finances a vu un niveau élevé de développement à l'Etat islamique et il a été pratiqué par notre Prophète (PSL) lui-même. Ensuite, les bureaux ont été créés par le successeur d'Omar Ibn Elkhatab alors il a atteint le développement plus particulièrement pendant Elabassi Era et ce en raison de la grand rôle et la protection qu'il avait.

2. Tous les contrôles de financement existantes ont été aussi existants et pratiquées par notre Prophète (PSL) et les successeurs plus tard. Ce contrôle a touché tous les domaines; l'administration, la politique, et le judiciaire comme nous l'avons mentionné dans cette étude.

3. Le contrôle des finances dans l'ordre de la finance islamique a été fondée sur la complémentarité entre tous les principes juridiques, économiques et administratives. Ceci dans le but d'atteindre un niveau élevé d'efficacité dans la protection de l'argent des musulmans.

4. Bien que le contrôle de la finance islamique a été fondée sur des règles et des procédures, le plus grand soin a été accordée à l'éducation et à la maîtrise de soi de tous les individus musulmans comme un outil pour la protection de l'argent à partir de déchets et de vol.

5. Malgré la nouveauté des principes scientifiques de contrôle des finances, nous constatons que ceux-existions à travers les périodes de l'ordre islamique. La preuve de cela existe dans le Coran et Suna et les pratiques de tous les successeurs.

6. Quelle est la cause vraiment l'efficacité du contrôle de la finance islamique est l'accent mis sur la formation et l'éducation des individus éthiquement et religieusement. Ceci est ce qu'on appelle l'éducation comportementale et psychologique.

Enfin, il est temps d'activer le rôle des outils de contrôle de la finance sur fonds publics en Algérie en particulier sur la Cour des comptes et de tirer profit de l'expérience islamique dans ce domaine et de l'expérience de contrôle des finances des pays développés et en se concentrant sur l'application et après les nouvelles normes internationales de contrôle des finances. Tout cela est dans le but de protéger l'argent public et à stimuler le cycle de développement.

Mots clés:

Le contrôle suprême de la finance. l'ordre monétaire islamique, Cour des comptes, règles de contrôle, la comptabilité publique.

Abstract

The financial control has become today a clear feature of development and a tool for growth and prosperity for societies. All governments adopt it in evaluating the administrative policy and judging the safety of data and information that clarify the competence of the administration in exploiting the available resources.

All the world today is interested by this subject and giving it high importance by providing it a solid legislation. Even the international and regional organizations of accounting and financial control provide standards and recommendations for protecting public money. Besides that, we find also the importance given by the scientific associations, advice and audit offices to thissubject in putting the general standards and rules for the success of the operation of controlling the public money of the state. People in charge of this operation should be neutral, honest and competent otherwise the financial control will not be efficient.

What is sure generally is that the financial control is a basic request in all the new democracies and our society that seeks building a political and democratic order which is transparent in its management mode. A real and efficient financial control is strongly needed by our society.

The role played today by the accounting court of auditors and despite the different reforms that has undergone has not reached a high level of transparency in managing the public money and the efficiency in rationalizing the public expenses. So, what is the purpose of having this tool of financial control in Algeria without being really efficient compared to the original French model from which it has inspired its rules.

However, the Islamic monetary order has many rules and legislations, which are efficient and solid. It has its proper controlling tools characterized by efficiency and rationality. Its rules of financial control appeared before what has been developed recently by the new governments. The Islamic finance has put the rules and tools for reaching an efficient control on money spending in the Islamic financial order. By that, it could reach marvelous results appeared in the good control performance to its control tools and financial officers.

The efficiency that the Islamic monetary order reached is due to application of all the modern controlling standards that gave it the competence in protecting the public money through protecting the general resources from the illegal exploitation and rationalizing the general spending through adopting rules by the state in its finance policy and its control on workers and governments. This feature of the Islamic finance

has become a reference for the new control orders and basic standards in all the shapes of finance control.

The judgment for the competence and the efficiency of any control order can be done only if a group of principals and standards ruling this order are taken into account.

These standards are a group of rules and control procedures agreed upon by the controllers. In the field of finance control there appeared a group of principals and rules agreed upon by academic and professional associations. These principals are the fruits of studies and researches in the fields of finance control. Despite the authenticity of these scientific rules in the supreme financial control we find that the financial control in the Islamic order through its different years discovered and used them in accordance with the Islamic principals as it came in the Quran and Suna besides the guiding and actions of Muslim rulers who came after our Prophet peace be upon him (PBUH) on the nature of work of the finance control systems of the Islamic state.

This matter of importance motivated us to choose this research entitled "Rules of Supreme finance control and its tools in the legal and Islamic legislation as a comparative study".

We have studied and analyzed the subject through dividing it to three balanced parts:

- ✓ The first part**: It includes the rules of finance control in both human and Islamic legislations.**
- ✓ The second part: **it includes to tools of finance control in both human and Islamic legislations**
- ✓ The third part**: we have treated the finance control of the Algerian court of auditors (analytical and practical study)**

The three parts included different chapters in which we detailed and analyzed the different issues related to every part concern.

Our detailed study to the subject of finance control rules and its tools in the Islamic finance has reached a number of results and conclusions:

A—Legislation field.

1. **The modernization of budget order and adopting new control procedures helped the developed countries in reaching a high level of transparency and rationalization of using public money. This is what made their finance control more efficient.**
2. **The wide spread of modern finance control tools in all the social and economic domains is due to the awareness of political and economic leaders of the importance of auditing and finance control in organizing and managing public money.**

3. **The approach which is based on the auditing tool focus more on the important points of finance control and not on the small and irrelevant issues that can be ignored because what brings positive results is the focus on critical issues. Algeria has to adopt these important issues in order to succeed in finance control because it is far beyond being a developed country in this matter.**
4. **We should mention that the future finance and budget control is linked with auditing. However, the credibility of this last one cannot be reliable except if it is based on independent, scientific and democratic procedures in all public domains. In addition, the recommendations and reports of auditing should be applied and followed.**
5. **The finance control is very difficult to be achieved despite the existence of means. What guarantees it is the political willingness and providing all the material and human resources with the participation of all stakeholders and with application of all the punishing laws.**
6. **The court of auditors should be given high importance and grade by the supreme authorities through applying its reports and through providing auditors with stability and protection so that they will do their job efficiently to reach the result of making everybody responsible in front of the law.**

B Islamic Legislation

1. **The finance control witnessed a high level of development at the Islamic state and it was practiced by our Prophet (PBUH) himself. Then the offices were created by the successor Omar Ibn Elkhatab then it reached higher development especially during Elabassi Era and this due to the big role and protection it had.**
2. **All the existing finance controls were existing also and practiced by our Prophet (PBUH) and the successors later. This control touched all the domains; the administrative, the political, and the judicial as we mentioned in this study.**
3. **The finance control in the Islamic finance order was based on complementarities between all the legal, economic and administrative principals. This is in order to reach a high level of efficiency in protecting the Muslims money.**
4. **Although the Islamic finance control was based on rules and procedures, the biggest care was given to education and self control of all Muslim individuals as a tool for protecting money from waste and theft.**

5. **Despite the novelty of the scientific principles of finance control, we find that these ones were existing through the periods in the Islamic order. The proof of this exists in the Quran and Suna and the practices of all the successors.**
6. **What caused really the efficiency of Islamic finance control is the focus on training and educating individuals ethically and religiously. This is what is called behavioral and psychological education.**

Finally, it is time to activate the role of finance control tools on public money in Algeria especially on the court of auditors and taking advantage from the Islamic experience in this field and from the finance control experience of the developed countries and concentrating on applying and following the new international standards of finance control. All this is in order to protect public money and to boost the cycle of development.

Key words:
Supreme finance control, Islamic Monetary order, Court of auditors, Controlling rules, public accounting.